إلى التريث، واعطاء النظام الفرصة الكافية لترتيب اوضاعه. وفي سياسته تجاه المعارضة انتهج مبارك سياستين، تمثلت الأولى في ضرب الاتجاهات الدينية المتطرفة ودفعها الى مواقع ضعيفة ودفاعية، بينما نجح في ذات الوقت في استدراج القوى والأحزاب البورجوازية الوطنية نحو مطلب المراهنة على عقد مصالحة بين جميع القوى التي تشكل القاعدة الاجتماعية للنظام، بما في ذلك، بالطبع، البورجوازية الطفيلية. اما الاتجاه الثاني فقد تمثل في تشديد القبضة على القوى الديمقراطية والجذرية في صفوف الحركة الوطنية والمعارضة، عبر الاجراءات الاستثنائية وحالة الطوارىء التي اعلنها مبارك لمدة عام، واستمر في اعتقال المئات من الشخصيات الوطنية والديمقراطية، وبخاصة في صفوف حزب التجمع الذي يشكل أبرز قوى المعارضة وأوسعها تأثيراً في صفوف الشعب المصري.

وباختصار شديد، فان التوجهات الراهنة لمبارك على الصعيد الداخلي ليست بصدد المساس بالبرنامج الطبقي الاجتماعي، الاقتصادي، العسكري، الثقافي، والسياسي للنظام، بقدر ما تدفع باتجاه الضغط على القوى السياسية المعارضة بضرورة التعايش مع هذا البرنامج، الذي تم عملياً على حساب المطالب الواقعية والمصالح المباشرة للجماهير الشعبية العريضة والكادحة والخط العربي العريض. بمعنى آخر، ان الاتجاهات الجديدة في سياسة مبارك على مختلف الأصعدة لن تتعدى، على اية حال، مجموعة من العمليات التكتيكية التي لا تمس جوهر الساداتية، بل تهدف الى غندرة وتجميل وجه نظامه المترابط الحلقات، في اطار «مسالمة» اسرائيل والتبعية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط وافريقيا.

إن النجاحات التي تمكّن نظام مبارك من تحقيقها على صعيد تمزيق المعارضة الموحدة والمنظمة لسياسته، والاوهام التي تمكّن من نشرها في صفوف المعارضة قد قادت الى تعلق عدد من القوى البورجوازية والتحتية في المعارضة بهذه الأوهام، وبدأت تراهن على الشعارات التي رفعها مبارك في وجه الأزمة الاقتصادية ومظاهر الفساد المختلفة في اجهزة الدولة، كم بدأت تتعلق بأوهام «المصالحة العربية المنتظرة» مع النظام وآثارها المتوقعة على الوضع الاقتصادي لمصر، وبما ستجذبه هذه «المصالحة» من رؤوس اموال وتوظيفات عربية الى السوق الاقتصادي المصري. ورغم ان حزب التجمع لم يسقط في الاوهام المتعلقة بهذا الجانب، الا ان النظام قد تمكن من ارباك جميع قوى المعارضة وبدون استثناء بما في ذلك اوساط في حزب التجمع الوحدوي التقدمي في ما يتعلق بمحاولة النظام الفصل بين الجانب المصري من اتفاقية كامب ديفيد والجانب الفلسطيني والقومي المتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي الاداري، بكل ما يحمله من مخاطر على المستوى العربي المحلي والمستوى العربي القومي كذلك. ان هذا يقود، في المحصلة العملية، الى نتيجة مفادها مهادنة النظام في سعيه لاسترجاع سيناء، دون النظر بجدية الى الثمن الذي دفعته مصر ولا تزال مقابل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء، ناهيك عن ربط مصر بعجلة الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية، وبالتالي تحويل مصر الى محمية اميركية ــ اطلسية.

واستطراداً نقول، ان كافة الوقائع تدحض بقوة كل المحاولات الرجعية العربية في تبرئة مبارك من خطايا السادات، ومحاولاتها تسخير الانسحاب الاسرائيلي من سيناء